ثالثا : النظام الرأسمالي

ينطوي مفهوم الرأسمالية على معنيين مترادفين هما :-

1. **المعنى الاصطلاحي اللغوي للرأسمالية** : ويعني استثمار المال من اجل تحقيق الربح لذلك تعددت أوجه الرأسمالية على , امتداد المراحل التاريخية للمجتمع الانساني . فكان هناك الرأسمالية التجارية –ثم صناعية ثم– المالية او الربوية , واخيرا الرأسمالية المعرفية التي تتميز باستثمار رأس المال البشري المتمثل بالقدرات الفكرية والمواهب المتعددة (الفنية – والادبية – والرياضية) .

2. **المعنى العلمي للرأسمالية** : وهو ينصرف الى معنيين مترابطين هما : -

أ. **النظام الرأسمالي (المذهبي)** : ويقصد به مجموعة الاحكام والقواعد التي ينظم على اساسها , النشاط الاقتصادي في المجتمعات والرأسمالية ، فهو عقيدة اقتصادية وليس علما استقرائيا.

ب. **النظام الرأسمالي بوصفه علماً** : ينطوي على مجموعة من القوانين المستنتجة من ملاحظة استقراء الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي , وهذه القوانين هي قوانين طبيعية بمعنى ان وقعوها حتميا اذا توفرت الشروط .

انها دائمه وعامه شاملة كقانون مثلا (العرض والطلب) ، اذ السعر يتحدد على وفق التوازن بينهما , وكذلك قانون الغلة المتناقصة على العموم تقوم الرأسمالية والنظام الرأسمالي على ثلاثة اركان :-

1. **حرية التملك الخاصة** : فالملكية الخاصة هي الاساس في النظام الرأسمالي اذ ان الاباحة فيها هي القاعدة اما التحديد او التقييد فهو استثناء اذ قد تضطر الحكومة لأسباب اجتماعية – وسياسية – واقتصادية , الى تأمين بعص المشروعات الاقتصادية وتملكها وادارتها بصورة مباشرة , كما حصل مع شركة بيجو الفرنسية لصناعة السيارات لأسباب تتعلق بطبيعة السياسة الفرنسية .

2. **حرية الاستغلال والتصرف** : فمن حق المالك ان يتصرف بماله وامكاناته كما يشاء , دون فرضاً من الحكومة او من اي جهة اخرى ذلك لان الرأسمالية يؤمن بمنح الابعاد الثلاثة للملكية التي هي **(الحيازة – والانتفاع – والتصرف)**

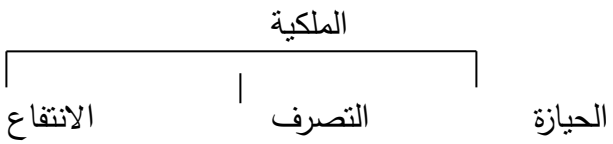

3. **حرية التصرف بالإمكانيات الذاتية** – فمن حق الانسان ان يعمل او لا يعمل كما من حقه استثمار امواله واستغلالها بالطريقة التي تتفق مع مصالحه وعاداته وتقاليده , الا في فيما ينص القانون على تحريمه كتعاطي المخدرات , مثلا او بيع بعض المخترعات ذات العلاقة المباشرة بالأمن القومي , والاختلاف بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، ينطلق من قاعدة النظر الى العلاقة بين الفرد والمجتمع , فالعلاقة في نظر المجتمع الاشتراكي هي ان المجتمع هو الاصل اي يجب ان توظف امكانات الافراد لتحقيق مصالحه , اما في المجتمع الرأسمالي فالعكس هو الصحيح اذا ان المصلحة الفردية التي تؤدي الى تحقيق المصلحة الاجتماعية لذلك يشجع المبادرات الفردية , ويعده الدافع الحقيقي للتطور الاقتصادي .

القوانين الاقتصادية في النظام الرأسمالي

تنظم الحياة الاقتصادية نوعان من القوانين هما :-

1. **القوانين الطبيعية الاقتصادية** : اي تلك التي تنبع من طبيعة الظاهرة الاقتصادية , كما في قانون الغلة المتزايدة الذي ينص على ان اضافة وحدة واحدة من عنصر انتاج متغير كالسماد مثلا أو العمل اليدوي , الى رأس المال الثابت كالأرض الزراعية فان الانتاج يبدأ بالتزايد , بمعدلات متزايدة ثم بمعدلات

متناقصة يستنفد عنصر الانتاج الثابت كامل طاقته الانتاجية يبدأ بعده الانتاج بالتناقص المطلق وهذا القانون يعمل في كل المجتمعات فهو قانون مطلق في زمان والمكان .

2. **القوانين الاجتماعية الارادية** : التي تنشأ بأراده الانسان او تتأثر بها كقانون العرض والطلب حيث يمكن للإنسان ان يتكيف مع هذا القانون , فيشتري السلعة بسعر اكثر من سعر التوازن او يزيد من العرض او ينخفض من الطلب , للتأثير على عمل القانون اي ان هذا القانون , قانون نسبي لا يعمل الا في ظل النظام الرأسمالي الذي يتميز بشيوع التنافس والحرية الاقتصادية ويحاول مفكرو النظام الرأسمالي تبرير تركيز النظام الاقتصادي الرأسمالي على فكرة الحرية الاقتصادية كالاتي :-

أ. **ان الحرية الاقتصادية** تقود الى التوافق بين المصالح الشخصية والمصلحة العامة , ذلك لان التنافس بين الافراد لتحقيق مصالحهم الخاصة يؤدي الى بقاء الاصلح منهم في حلبة الانتاج القادر على تطوير قوى الانتاج وتحسين نوعيته وتصفية العاجزين الكسالى وبذلك تتحقق المصلحة الاجتماعية العامة .

ب. **يرى انصار الرأسمالية** ان الحرية الاقتصادية هي الطريق الامثل لنمو قوى الانتاج وتطوير وسائل الإنتاج , وبالتالي زيادة الانتاج وزيادة مستوى المعيشة للناس .

ت. **هناك بعض المفكرين الرأسماليين** يرون ان الحرية هي شرط أساسي لتحقيق الكرامة الانسانية واكتمال شخصية الانسان . فالإنسان بلا حرية يظل ناقصاً وعاجزاً عن مواجهة تحديات الحياة , ويواجه بعض المفكرين هذه الرؤية بمجموعة من الانتقادات هي :

1. ان الحرية المطلقة قد تقود الى الفوضى وتؤدي الى تراكم المظالم الاجتماعية , إذ انها تسمح باستغلال الاقوياء للضعفاء , واعتداء الغني على حقوق الفقير واستغلال الاقوياء للحكومات في سبيل

استعباد امم اخرى ، لذلك وبناءً على ما تقدم نشأت الظاهرة الاستعمارية التي قادت الى استعباد شعوب بكاملها كالشعوب الافريقية واستخدامهم في العمل الحر في المزارع – والمصانع الاوربية والامريكية .

2. ان الحرية المطلقة تقود الى تركز الثروة الاجتماعية بيد الفئات التي تستغل او تتوفر لديها , فرصة استغلال كافة السبل وبالتالي انقسام المجتمع الى فئتين متعارضتين يشيع عدم الاستقرار الاقتصادي – والسياسي – والاجتماعي في المجتمع .

3-هناك نوعان من الحرية الاجتماعية هما :

أ. الحرية الجوهرية : وهي الامكانات والقدرات التي تزود الطبيعة بها الانسان للتكيف معها أو تغيرها وتمتاز الكائنات الحية جميعها لتوفير مثل هذه الحرية ولكن على درجات ، فالنبات على سبيل المثال اذا اعترض نموه عائق يغير الاتجاه والحيوان اذا واجهه خطر يواجه بطرق مختلفة ويعد الانسان اكمل الكائنات في هذا الخصوص ، لذلك يعد هذا النوع من الحرية نوعاً طبيعياً لا دخل للنظام الاجتماعي فيه .

ب. الحرية الشكلية : وهي الامكانات التي يسمح المجتمع باستخدامها في التعامل الاقتصادي والاجتماعي اي انها المساحة المسموح بها في التصرف فمن حق الفرد مثلاً ان يشتري ما يشاء ولكن هذا بقدرة على الشراء من هنا نجد ان هذه الحرية في النظام الرأسمالي هي حرية نظرية أو قانونية ، إذ ان معظم افراد المجتمع لا يملكون القدرات اللازمة للتصرف بحرية في المجال الاقتصادي فهم مضطرون مثلاً للعمل باجر لدى غيرهم لانهم لا يملكون رأس مال يعيشون عليه من قبل صاحب العمل اي ان الحرية في النظام الرأسمالي تظل حرية قانونية تفتقد إلى الاساس المادي الذي هو القدرات الاقتصادية لكي تتحقق .